

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٦٩٤٤

الأربعاء، ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد غاسانا (رواندا)
الأعضاء:	أذربيجان السيد مهديف
	الأرجنتين السيدة بير سيفال
	أستراليا السيد كوينلان
	الاتحاد الروسي السيد تشوركين
	باكستان السيد منير
	توغو السيد كاندانغا - باريكبي
	جمهورية كوريا السيد كيم سوك
	الصين السيد تيان لين
	غواتيمالا السيد روسينثال
	فرنسا السيد أرو
	لكسمبرغ السيدة لوكاس
	المغرب السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد بارهام
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2013/189)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-506.



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السيد فيتالي تشوركين، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، على اضطراره بمهام رئيس مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس ٢٠١٣. وإني لعلّى ثقة بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير تشوركين وفريقه على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أداروا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2013/189)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كوت ديفوار ومالي إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2013/189 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): أشكر مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لعرض آخر تقرير للأمين العام عن

الحالة في مالي (S/2013/189)، فضلا عن موافاة المجلس ببعض أهم التطورات السياسية والأمنية في البلد. ويشكّل ضمان مواصلة الأمم المتحدة بذل قصارى جهدها في مساعدة مالي على حل الأزمات المعقدة التي تواجهها اليوم، إحدى الأولويات القصوى بالنسبة للأمين العام. ويتجلى ذلك الالتزام في الأعمال الهامة التي يجري تنفيذها بالفعل في الميدان في مالي - سواء كانت على صعيد العمل السياسي أو الإنساني، أو فيما يتعلق بدعم العملية الأمنية، فضلا عن الخيارات المعروضة في التقرير الحالي.

غير أن التطور الأهم في العملية السياسية لا يزال يتمثل في اعتماد خريطة طريق للمرحلة الانتقالية في كانون الثاني/يناير، تبرز المهام ذات الأولوية بالنسبة للحكومة الانتقالية: استعادة السلامة الإقليمية، وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة. وتنص خريطة الطريق أيضا على إصلاح القوات المسلحة وإجراء الحوار مع الجماعات التي تنبذ الإرهاب وتلتزم بالطابع الموحد لمالي ودستورها الوطني.

علاوة على ذلك، فقد أنشأت الحكومة الانتقالية اللجنة الوطنية للحوار والمصالحة. وفي ٣٠ آذار/مارس، عيّن الرئيس المؤقت ديونكوندا تراوري، السيد محمد ساليا سوكونكا، وهو وزير سابق للدفاع، رئيسا للجنة. وعيّن أيضا السيدة تراوري أومو توري، والسيد ميني آج ريسا نائبين للرئيس ويتسق تعيين امرأة وأحد المنتمين إلى الطوارق نائبين لرئيس اللجنة مع التأكيدات المتكررة من قبل السلطات الانتقالية على أن شمول العملية السياسية وتعدديتها يمثلان العنصرين الأساسيين للمضي بها قدما.

وستقدم الأمم المتحدة جميع ما يوسعها من مساعدات إلى اللجنة، فضلا عن مواصلة دعم جهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويواصل مكتب الأمم المتحدة في مالي، في ذلك الصدد، بذل المساعي الحميدة

بسوء التغذية في عام ٢٠١٣، بما في ذلك ٢١٠ ٠٠٠ طفل معرضون لخطر الإصابة بسوء التغذية الحاد. ويتسم الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية بالمحدودية، خاصة في شمال البلد. ففي منطقتي تمبوكتو، وغاو، على سبيل المثال لا تتوفر خدمات التعليم إلا لـ ٥٠ ٠٠٠ تلميذ فقط من بين ٢٠٠ ٠٠٠ تلميذ.

وتواصل الأمم المتحدة رصد حالة حقوق الإنسان، وخاصة الانتهاكات الجسيمة المبلغ عنها في شمال مالي، بما في ذلك حالات الإعدام الجزافي والاعتقالات غير القانونية وتدمير ونهب الممتلكات. وعلى الرغم من أن أعمال العنف العشوائية المرتكبة بحق الطوارق والعرب قد انخفضت في الآونة الأخيرة، فلا يزال هناك خطر الانتقام ضد أفراد هاتين الطائفتين اللتين يزعم أنهما على صلة بالجماعات المسلحة. ويشير التقرير إلى ما يثير القلق إزاء ظهور أنماط جديدة من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك شن الهجمات الانتقامية على أساس الانتماء العرقي. وفي هذا الصدد، فقد عيّن مجلس حقوق الإنسان مقررا خاصا معنيا بمالي في وقت سابق من هذا الشهر، حيث يتسع نطاق عمل فريق حقوق الإنسان التابع لمكتب الأمم المتحدة في مالي بسرعة، بهدف نشر أفرقة متنقلة في كل من موبتي وتمبوكتو وغاو، حالما تسمح الظروف الأمنية بذلك. وقد كررت السلطات في باماكو مرارا في الاجتماعات والمناقشات التي جرت مع مسؤولي الأمم المتحدة، التزامها بالمعايير والممارسات الدولية لحقوق الإنسان.

وعلى النحو المبين في التقرير، فقد حدثت تحسينات أمنية كبيرة في مالي، نتيجة لتنفيذ العمليات العسكرية الفرنسية والأفريقية، جنبا إلى جنب مع جيش مالي في المناطق الشمالية. وأود أن أكرر هنا تقدير الأمين العام للإجراءات السريعة والحاسمة التي اتخذتها القوات الفرنسية والأفريقية والمالية. فلقد استعيدت بالفعل، بحلول نهاية كانون الثاني/يناير، سلطة الدولة

الرامية إلى تيسير الاتصالات بين الحكومة والجماعات الراغبة في المشاركة في عملية البحث عن حل سياسي للأزمة، في حين يواصل مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا التنسيق بصورة وثيقة مع الجهود الإقليمية المبذولة بقيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، علاوة على مواصلة دعم تلك الجهود. وقد ركزت خلال المحادثات التي أجريتها مع وزير خارجية مالي، كوليبالي قبل يومين، على التزام الأمين العام بتقديم الدعم المناسب للعملية السياسية، وللجنة الوطنية على وجه الخصوص، الأمر الذي رحب به وزير الخارجية.

ولا يزال تعزيز قدرة وشرعية الدولة والنظام السياسي على جميع المستويات، من الأولويات الرئيسية للأمم المتحدة والقادة السياسيين في مالي. ويمثل الانقلاب العسكري الذي حدث في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢ والأزمة القائمة في مالي حاليا إلى حد كبير، مظاهر أزمة في الحوكمة تشمل الفساد المتوطن، وضعف قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية، وضعف مستوى شرعية مؤسسات الدولة والنظام السياسي. ونأمل أن تشرع عملية سياسية شاملة وعلى نطاق واسع في مالي في التصدي لتلك التحديات التي طال أمدها، والتي يجب التغلب عليها، كي تتمكن مالي من تحقيق الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي في الأجل الطويل.

وفي حين شهد وصول المساعدات الإنسانية تحسنا في بعض أنحاء البلد، فإن الحالة ما زالت في تقلب شديد، وخاصة في تمبوكتو وغاو. وتشير التقديرات حاليا إلى فرار أكثر من ٤٧٠ ٠٠٠ شخص والتماسهم اللجوء إما في المجتمعات المحلية المالية المضيفة، أو في البلدان المجاورة. وهناك ما يربو على ٢٩٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا، وحوالي ١٧٧ ٠٠٠ من اللاجئين في بور كينا فاسو وموريتانيا والنيجر. وهناك نحو ٧٥٠ ٠٠٠ شخص بحاجة إلى المساعدة الغذائية الفورية و ٦٦٠ ٠٠٠ طفل يتعرضون لخطر الإصابة

واسعة من الأشخاص، أعرب معظمهم عن رغبة قوية في إجراء حوار بناء وفي تحقيق المصالحة، فضلا عن المطالبة بالمساءلة عن الجرائم والانتهاكات التي ارتكبت خلال الأزمة الحالية.

وعلم السيد غريسلي بعودة محافظي تمبوكتو وغاو، اللذين التقاهما. وتلك خطوة أولى هامة على طريق إعادة بسط سلطة الدولة على تلك المناطق. وفقا لسلطات مالي، سيتلو ذلك إعادة تقديم خدمات العدالة والأمن، وغيرها من أجهزة الإدارة المدنية على المستويين الإقليمي والمحلي. إننا نشجع السلطات المالية، على تنفيذ نشر أسرع للسلطات المدنية، بما في ذلك الدرك والشرطة المدنية.

كما يعلم أعضاء المجلس، أشار الرئيس تراوري إلى عزم الحكومة الانتقالية على إجراء انتخابات في موعد أقصاه ٣١ تموز/يوليه. ويشجعنا التزام الرئيس تراوري بالتحرك بسرعة نحو الانتخابات، التي تشكل معيارا أساسيا لاستعادة النظام الدستوري في مالي. في رأينا، فإن تصريحات قادة الحكومة الانتقالية بخصوص عدم المشاركة في تلك الانتخابات، يظهر كذلك التزام السلطات بإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وإذ تضع الأمم المتحدة في اعتبارها حجم العمل المطلوب للتقيد بالموعد النهائي الذي حدده الرئيس تراوري في تموز/يوليه، فقد عرضت دعمها لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية، بما يتفق مع المعايير الدولية. إننا نشجع جميع أولئك الملتزمين بإجراء عملية انتخابية شاملة وعادلة، على المساعدة في معالجة بعض الشروط اللازمة لعملية تصويت ناجحة. وتشمل المجالات المثيرة للقلق، الجانب الأمني، والظروف الأمنية غير المستقرة التي لا تزال تسود شمال مالي، وعلى الجانب السياسي، غياب المصالحة حتى الآن، مما يحد من مساحة النقاش السياسي البناء. ونأمل في أن تساعد العمليات الأمنية الجارية، فضلا عن تعيين اللجنة الوطنية، على التغلب على تلك الصعوبات وتهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات

في معظم المدن الشمالية بفضل الجهود التي بذلتها القوات المالية وغيرها من القوات الأفريقية، بدعم كبير من جانب القوات الفرنسية. وبدأت أيضا عملية إعادة نشر السلطات المدنية في تمبوكتو وغاو.

وعلى الرغم من المكاسب الكبيرة والملموسة التي تحققت في الميدان، بفضل الجهود التي تبذلها القوات الفرنسية والمالية فضلا عن القوات الأفريقية، فإن الحالة الأمنية لا تزال تنطوي على تحديات كبيرة. فلا تزال العمليات القتالية تتواصل مع الجماعات المسلحة في جبال أدرار إيفوغاس وفي بعض المناطق المحيطة بتمبوكتو، وغاو وكيدال. وقد شهدت عطلة نهاية هذا الأسبوع مزيدا من عمليات القتال في تمبوكتو. وأبلغ الشركاء في المجال الإنساني عن زيادة في معدلات الجريمة في المناطق المحيطة بتمبوكتو. وقد تبين أن الجماعات المسلحة تنتقل في مناطق القتال، وأبلغ أيضا عن حالات تسلل في المناطق الحضرية، بما في ذلك في باماكو. ويعيق استمرار زرع الألغام الأنشطة المتعلقة بالعمل الإنساني، علاوة على تعريض المدنيين للخطر.

وفي إطار التداخل بين الأولويات السياسية والأمنية، فإن من الأهمية بمكان كفالة عدم الانصراف عن أولوية العملية السياسية في مالي - في الأجلين القصير والطويل معا - بذريعة الضرورة الأمنية. فإلى جانب الحوار الوطني، من الضروري أيضا إجراء حوارات متعددة بين المجتمعات المحلية وداخلها، فضلا عن الجهات الفاعلة المختلفة، بما في ذلك القوات المالية المسلحة. ويجب ربط جهود الحوار والمصالحة أيضا بتدابير العدالة، لضمان عدم الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت.

زار رئيس بعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة، السيد ديفيد غريسلي، برفقة فريق صغير، تمبوكتو وغاو وكيدال وتيساليت خلال الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس. والتقى مجموعة

التحديات الخطيرة والمترابطة التي تواجه مالي، تتطلب بذل جهود متضافرة وواسعة النطاق من جانب سلطات وشعب مالي، إلى جانب الدعم الدولي المهم. وهي تتجاوز التصدي للتهديدات الأمنية، وتتطلب معالجة التحديات السياسية والإنمائية الإنسانية وتلك المتعلقة بالحوكمة، التي لا يوجد حل سهل لها.

فيما يتعلق بالتحديات الأمنية، يشير التقرير إلى أن السؤال الرئيسي يكمن في مسألة إلى أي مدى يمكن للأمم المتحدة أو ينبغي لها تحمل مسؤولية الأمن والاستقرار، التي ستكون في نهاية المطاف بمثابة حافز للدخول في عملية سياسية قابلة للاستمرار. ويشير التقرير إلى إثارة العاملين في المجال الإنساني مخاوف متزايدة بشأن احتمال نشر قوة تابعة للأمم المتحدة في مالي، والحاجة إلى الإبقاء على تمييز واضح بين البرامج الإنسانية والسياسية والأمنية، من أجل ضمان نزاهة العمل الإنساني، وتجنب تهديد سلامة عمال الإغاثة وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين إليها.

وقد اقترح الأمين العام خيارين لانخراط الأمم المتحدة في مالي. وطبقاً لأي خيار من الخيارين، ستواصل الأمم المتحدة التركيز بقوة على الجوانب السياسية المرتبطة بتهيئة الظروف المناسبة لإجراء الانتخابات والمصالحة. في إطار الخيار الأول، سيعمل وجود سياسي متكامل ومتعدد الأبعاد للأمم المتحدة، جنباً إلى جنب مع بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية.

وستواصل الأمم المتحدة أنشطتها السياسية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان، في إطار بعثة سياسية معززة. وستشمل المجالات الاستراتيجية للتركيز في إطار هذا الخيار، دعم المساعي الحميدة للوساطة والحوار الوطني والحوار المجتمعي، وتقديم المساعدة للعملية الانتخابية، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، بمن في ذلك بالنسبة للنساء والأطفال، وتقديم الدعم لبعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية.

ذات مصداقية. ونحن نتفق تماماً مع السلطات المالية بشأن ضرورة تشكيل حكومة مالية شرعية تجسد رغبة الشعب المالي المتنوع، بحلول نهاية عام ٢٠١٣، ونحن نشجع استمرار المشاورات بين الأطراف الفاعلة المالية لتحقيق ذلك الهدف. و الأمين العام ملتزم بقوة بأن تقوم الأمم المتحدة بدورها دعماً لذلك الهدف.

عززت الأمم المتحدة دعمها للتخطيط لبعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية والإعداد لنشرها وعملاتها. وقدم مخططو الأمم المتحدة العسكريون دعماً فيما يخص التخطيط للبعثة، وساعدوا على إنشاء آليات التنسيق وساعدوا البعثة، والقوات المسلحة المالية فيما يتعلق بتحديد الاحتياجات ذات الأولوية، ودعموا صياغة وثائق رئيسية للبعثة، بما في ذلك توجيهات العمليات، ووضع مبادئ توجيهية لحماية المدنيين، وقواعد الاشتباك ومدونة لقواعد السلوك. كما يجري تقديم الدعم فيما يخص التخطيط لعنصر الشرطة في البعثة. إن الأمم المتحدة تعمل بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وغيرهم من الشركاء لدعم البعثة، بما في ذلك من خلال آليات التنسيق في كل من باماكو وأديس أبابا. كما تم تقديم الدعم لاجتماعات رؤساء الأركان العسكريين التابعين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرامية إلى ضمان الانتقال السلس في نهاية المطاف، من بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، إلى قوة تابعة للأمم المتحدة قد تنشأ لإحلال الاستقرار.

كما يعلم أعضاء المجلس، نشر الأمين العام بعثة استكشافية متعددة التخصصات في مالي خلال الفترة من ١٠ إلى ١٦ آذار/مارس لوضع توصيات بشأن الخيارات المتاحة لإرساء عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في مالي. وسوف أسلط الضوء على الملاحظات والتوصيات الرئيسية التي قدمها الأمين العام في تقريره. وتتمثل إحداها في أن

وطابعها، فستقوم الحاجة على نحو أساسي لإنشاء قوة خاصة موازية تعمل في مالي إلى جانب بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار، بغية تنفيذ عمليات رئيسية للقتال ومكافحة الإرهاب وتقديم الدعم المتخصص خارج نطاق ولاية الأمم المتحدة وقدراتها.

إن هذين الخيارين يمكن اعتبارهما مرحلتين في العملية التدريجية للانتقال من الحالة الراهنة إلى بعثة لتحقيق الاستقرار تابعة للأمم المتحدة يتم نشرها إلى جانب القوة الموازية. إنهما يأخذان في الحسبان أن الأمم المتحدة تعمل في سياق حيوسياسي جديد، وتواجه تهديدات لم تواجهها من قبل في سياق عمليات حفظ السلام. والحالة في عين المكان ما زالت متقلبة، ولا يزال المتطرفون والعناصر الإجرامي يشكلون تهديدا كبيرا لسلامة وأمن المدنيين وموظفي الأمم المتحدة في مالي.

ويلاحظ الأمين العام أنه سيكون من المهم جدا "الإبقاء على فصل واضح بين المهام التي تدخل أساسا ضمن مهام حفظ السلام لأي بعثة تابعة للأمم المتحدة يُتوخى إنشاؤها، وبين أنشطة الإنفاذ الأمني ومكافحة الإرهاب التي تتولاها القوة الموازية" (S/2013/189، الفقرة ١٠٠)

وأي غموض يشوب ذلك التمييز سيقيد بصورة شديدة قدرة موظفي الأمم المتحدة في المجالات الإنسانية والإنمائية، وفيما يتعلق بحقوق الإنسان وميادين أخرى، على القيام بعملهم بشكل آمن.

وبالمثل، وبما أن الحالة في مالي تدرج ضمن إطار تحديات إقليمية خطيرة أوسع نطاقا، سيتعين علينا تنسيق الدعم المقدم إلى مالي في إطار استراتيجية إقليمية أوسع تشمل جيران مالي والشركاء الرئيسيين في العملية. إن الممثل الخاص للأمين العام في غرب أفريقيا، السيد سعيد جينيت، لا يزال يعمل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على وضع نهج مشترك فيما يتعلق بالتحديات الأمنية والسياسية في مالي وخارجها.

في إطار الخيار الأول، ستكون البعثة مسؤولة عن الأمن، جنبا إلى جنب مع الجهود العسكرية الثنائية، لدعم قوات الدفاع والأمن المالية. وسيكون للبعثة أيضا ولاية تدرج في باب المهام القتالية الهجومية ومهام تحقيق الاستقرار، مع التركيز على الجماعات المسلحة المتطرفة. وستساعد الأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع الشركاء الآخرين، على بناء قدرة البعثة على القيام بعمليات، من خلال الصندوق الاستثماري لدعم البعثة، وربما من خلال حزمة دعم لوجستي يأذن بها المجلس وتمول من الاشتراكات المقررة. وفي موازاة ذلك، سيواصل الاتحاد الأوروبي تدريب القوات المسلحة المالية. ويمكن أيضا توفير الدعم لقوات الدفاع والأمن المالية، من خلال الصندوق الاستثماري لتحقيق السلام والأمن في مالي. وسوف يتيح ذلك الخيار القدر الكافي من المرونة لتحويل بعثة الدعم الدولية إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة عندما يرتقي المجلس أن الظروف قد باتت مؤاتية لذلك.

إن الخيار الثاني ينطوي على إنشاء بعثة تحقيق استقرار متكاملة ومتعددة الأبعاد بموجب ولاية تحت الفصل السابع، إلى جانب قوة موازية. وبالإضافة إلى الولاية السياسية، ستضطلع البعثة بتنفيذ مهام تحقيق الاستقرار المتصلة بالأمن، وحماية المدنيين وتهيئة الظروف الملائمة لتقديم المساعدات الإنسانية. كما أن البعثة ستعمل وفق قواعد اشتباك صارمة مع ولاية لاستخدام جميع الوسائل اللازمة لمواجهة التهديدات التي تطل تنفيذ ولايتها. ويمكن أن يشمل ذلك إدارة العمليات بشكل مستقل عن قوات الأمن والدفاع المالية، أو بالتعاون معها.

وفقا للخيار الثاني، وستحول بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية في معظمها إلى بعثة للأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار، تلك، وستعمل أغلب العناصر العسكرية والشرطية والمدنية في الشمال، مع وجود خفيف في باماكو. وبالنظر إلى مستوى ما نتوقعه من حيث مستوى التهديدات المتبقية

والجدير بالذكر أن الرئيس المؤقت لجمهورية مالي، فخامة السيد ديونكوندا تراوري، شدد في رسالة مؤرخة ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، موجهة إلى الأمين العام، على ضرورة تشكيل وجود المجتمع الدولي في مالي من خلال دعم استعادة السلامة الإقليمية في بلدي والسلام والاستقرار فيه.

واليوم، مثلما تدل على ذلك آخر مستجدات الحالة الأمنية في شمال مالي، فإن الهدف المتمثل في تحرير بلدي تحريرا كاملا لم يتحقق والسلام لم يُستعاد بعد،

ووفقا لما ورد في تقرير الأمين العام، تستخدم الجماعات المتطرفة المسلحة أساليب جديدة غير متناظرة، مثل حرب العصابات، والنصب الكمائن، والهجمات الانتحارية، والمركبات المفخخة، والأجهزة التفجيرية الارتجالية، وزرع الألغام المضادة للأفراد. وغالبا ما تندس هذه الجماعات المسلحة وسط السكان المحليين لاقتراف جرائمها. وقد تم اعتراض محاولات تسلل العناصر الجهادية وإحباط هجمات الجماعات المتطرفة، مرارا وتكرارا، بفضل يقظة وإصرار القوات المسلحة المالية، مدعومة بالقوات الفرنسية وقوات بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية. ويجب تأمين مدن كيدال وتساليت وغاو وتمبوكتو والعديد من أرجاء البلد الأخرى التي استهدفها الإرهابيون في الأسابيع والأشهر الأخيرة.

وفي ٢١ شباط/فبراير، تسلل نحو ٣٠ إرهابيا إلى المنطقة الإدارية لغاو وتخذلوا في مقر مجلس المدينة. وفي أعقاب مواجهات عنيفة مع عناصر قوات الأمن والقوات المسلحة المالية، مدعومة بالقوات العسكرية الفرنسية لعملية "سيرفال"، مكن الهجوم المضاد لقوات التحالف من القضاء على عصابة الإرهابيين، التي كان بعض أفرادها يرتدون أحزمة متفجرة.

وفي ٢٠ آذار/مارس، تعرضت قرية دوغومي في بلدية تينينكو بمنطقة موبتي، لهجوم شنه رجال مسلحون، أسفر عن

وعلاوة على ذلك، إن الاستراتيجية الإقليمية التي تتولى الأمم المتحدة قيادة الجهود الرامية إلى وضعها بشأن منطقة الساحل ينبغي اعتبارها عملية تكميلية لا بد منها. وقد عقد الأمين العام اجتماعا مع مبعوثه الخاص إلى منطقة الساحل، السيد رومانو برودي، في ١ نيسان/أبريل، بشأن النهج الشامل للأمم المتحدة في المنطقة، مع التركيز على ما يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم به لدعم شعوب منطقة الساحل.

وفي الختام، أود أن أشير مرة أخرى إلى ما أعرب عنه الأمين العام من ارتياح إزاء التقدم المحرز حتى الآن في كفالة السلامة الإقليمية لمالي، والتزامه باستخدام أدوات الأمم المتحدة بغية تعزيز الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل بمالي، من خلال عملية يقودها أبناء مالي وتشمل إجراء الانتخابات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية. وأعطي الكلمة الآن لممثل مالي،

السيد ضاو (مالي) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن صادق التهاني بمناسبة تولي رواندا لرئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. وفي الوقت ذاته، أتمنى لكم كل التوفيق في الاضطلاع بمسؤوليتكم النبيلة.

يسعدني أن تُعقد هذه الجلسة للنظر في تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2013/189)، عملا بتنفيذ القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢). وأهنيء وكيل الأمن العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية الممتازة.

إن مالي تنوه بالتقرير الذي يتناول شواغلها على وجه عام، وتشكر بصدق الأمين العام بان كي - مون على جهوده الحثيثة والمحمودة صوب التوصل إلى حل دائم للأزمة الخطيرة للغاية التي يتخبط فيها بلدي.

ولتحقيق ذلك الهدف، لابد من نزع سلاح الحركة الوطنية لتحرير أزواد واتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز القدرات التشغيلية لقوات الأمن والقوات المسلحة المالية لتتمكن من القيام بواجبها المتمثل في حماية السكان وممتلكاتهم والدفاع عن التراب الوطني الذي يهدده الإرهابيون المسلحون والجماعات المتمردة.

وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بحرارة بالجنود الفرنسيين العظماء المشاركين في عملية سيرفال؛ وبجنود تشاد ونيجيريا وبوركينا فاسو والسنغال وغينيا وغانا وتوغو وبنن والنيجر وبعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية؛ وبجميع الذين استجابوا لدعوات مالي ورئيسها وقواتها المسلحة والذين يواصلون بذل تضحيات كبيرة للحفاظ على شرف شعب مالي وكرامته وبعث أمله من جديد. ومن المناسب أيضا أن أكرر الإعراب عن امتناننا العميق لبعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي، والتي قررت تعبئة وتدريب حوالي ٣ ٠٠٠ من الجنود الماليين لمحاربة الجماعات الإرهابية والدفاع عن بلدهم. وأخيرا، نرحب بإنشاء مكتب الأمم المتحدة في مالي في باماكو ونؤكد مجددا استعدادنا التام للعمل بالتعاون الوثيق مع المكتب ورئيسه، السيد ديفيد غريسلي.

أود أن أتكلم بإيجاز الآن عن موقف بلدي بشأن موضوع تحويل بعثة الدعم الدولية إلى بعثة لحفظ السلام وتحقيق الاستقرار. وهناك خياران مقترحان في تقرير الأمين العام. وحكومة مالي تفضل الاقتراح الثاني الذي يتضمن نشر بعثة متكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار تابعة للأمم المتحدة في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إلى جانب قوة موازية سيتمثل هدفها في تنفيذ عمليات قتالية كبيرة لمكافحة الإرهاب. وحكومة مالي لا تزال مقتنعة بأن هذا الخيار سيمكنها من تحقيق أهدافها المتمثلة في استعادة سيادة

خسائر ثقيلة، بلغت نحو ٢٠ شخصا ما بين القتلى والمفقودين من السكان المحليين.

وفي ٢٣ آذار/مارس، تعرضت تمبوكتو بدورها لموجة من الهجمات الإرهابية، بتفجير سيارة مفخخة ومحاولة فاشلة لمداومة مطار المدينة. وفي ليلة ٣٠-٣١ آذار/مارس، اندلعت مواجهات عنيفة مجددا بين الجيش المالي والجهاديين المتسللين إلى مركز المدينة، مما أسفر عن مقتل نحو ٨ إرهابيين وأحد ضباط الصف الماليين وجرح ثمانية آخرين. وفي ١ نيسان/أبريل، مرة أخرى في تمبوكتو، قتل ٣ جهاديين نجحوا في التسلل إلى المدينة.

ويمكن أن أشير إلى العديد من حالات العنف المسلح والأعمال التخريبية التي تقوم بها الجماعات الإرهابية القائمة على الاتجار بالمخدرات وحلفاؤها من المنشقين، ضد وحدة مالي وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

ومن الواضح أن أعمال العنف المتكررة هاته التي يقوم بها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة أنصار الدين، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، والحركة الوطنية لتحرير أزواد لا تشكل عائقا لإعادة بسط سلطة الدولة فحسب، بل أيضا لعودة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين الذين يعيشون في البلدان المجاورة إلى ديارهم. والعنف أيضا عائق أمام هئية بيئة هادئة من شأنها أن تسمح بتنظيم انتخابات حرة وشفافة وذات مصداقية في جميع أرجاء التراب الوطني، وتهديد للسلم والاستقرار في المنطقة قاطبة.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، يجب كفالة سيادة دولة مالي وبسط سلطتها على جميع أرجاء التراب الوطني من كاييس إلى كيدال، ومن تاودني إلى زيغوة، ومن تساليت إلى كوريمالي.

على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لدعمهم لنا بالإجماع ولاهتمام الخاص الذي يولونه دائما لمسألة مالي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ ١٥ الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وبدوري، أود أن أهنئكم بجرارة، سيدي، على تولي رواندا لرئاسة مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل. وبلدي، كوت ديفوار، الذي تربطه برواندا علاقات أخوية وودية، يتمنى بالطبع لكم كل النجاح في اضطلاعكم بولايتكم.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الممتاز عن الحالة في مالي (S/2013/189) وأعرب عن تقدير وفد بلدي للإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

وكما أكد المتكلمون السابقون، فقد شهدت الحالة في مالي تطورات إيجابية منذ بدء عملية سيرفال. ففي المجالين العسكري والأمني، كان الهجوم المضاد الذي شنتها القوات المتحالفة حاسما، مما سمح بتقدمها سريعا صوب الشمال إلى تيساليت. وترمي الجهود الحالية إلى شن هجمات على ملاذات الجهاديين، ولا سيما تلك الواقعة في منطقتي جبال أدرار إيفوغاس وشريط النيجر.

ولهذا السبب، خلصت اللجنة العامة لرؤساء أركان دول الجماعة الاقتصادية، في اجتماعها الاستثنائي الذي عقد يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس في ياموسوكرو، بكوت ديفوار، إلى ضرورة تزويد بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي في أقرب وقت ممكن بجميع الموارد المالية والمادية اللازمة لزيادة تطويرها وتحسينها من أجل تمكينها من تولي مسؤوليات

الدولة المالية على جميع أنحاء إقليمها الوطني وتحقيق الاستقرار في البلد وبذل جهود للمصالحة الوطنية.

ويتمثل جزء لا يتجزأ من هذا الهدف في اعتماد الجمعية الوطنية بالإجماع لخريطة الطريق الانتقالية في ٢٩ كانون الثاني/يناير والتي تنص، في جملة أمور، على استعادة السلامة الإقليمية وتنظيم انتخابات حرة وشفافة وإنشاء اللجنة الوطنية للحوار والمصالحة التي ستضم جميع العناصر وأصحاب المصلحة في سياق الأزمة المالية وقد تحقق إنجاز هام في ٢٧ آذار/مارس بتعيين رئيس دولة مالي لرئيس اللجنة ونائبه. ويبين ذلك بوضوح أن أعلى السلطات في مالي لن تدخر وسعا لضمان الفعالية في إنشاء اللجنة وعملها بنجاح بأسرع ما يمكن.

وتتمثل إحدى أولويات الحكومة الانتقالية في تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية في موعد غايته ٣١ تموز/يوليه. وعلى الرغم من كثرة الصعوبات والتعقيدات التي تواجه هذا المسعى، فإن ثمة ما يدعو إلى الأمل في أن يتصدى شعب مالي، بمساعدة شركائه والمجتمع الدولي، للتحديات ويفتح صفحة جديدة في تاريخه.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون الإعراب عن امتناني لجميع البلدان التي تعهدت بتقديم المساعدة خلال مؤتمر إعلان التبرعات الذي عقد في أديس أبابا في ٢٩ كانون الثاني/يناير لدعم بعثة الدعم الدولية والجيش المالي. كما أرحب بإنشاء منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) صندوقا خاصا للحفاظ على التراث العالمي في مالي من أجل مساعدة السلطات في صون وحماية الممتلكات المتضررة من الصراع، ولا سيما المواقع المتضررة في تمبكتو ومدفن أسكيا في غاو.

وأخيرا، أود، بالنيابة عن حكومة مالي، إعادة التأكيد على امتناني العميق لجميع أعضاء المجلس وللاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجميع شركائنا

٢٦ آذار/مارس إلى الأمين العام، توصي فيها بشدة بتحويل بعثة الدعم الدولية إلى عملية لتحقيق الاستقرار تابعة للأمم المتحدة مع إسناد ولاية قوية إليها. وعلاوة على ذلك، توصي الجماعة الاقتصادية بشدة بأن تُنشر، في إطار قوة الأمم المتحدة المستقبلية في مالي، قوة موازية مجهزة بالقدرات اللازمة لسرعة طرد مجموعات الإرهابيين والمتمردين.

لا تزال الأهداف الواردة في القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢) وحيثية تماما؛ لكن في ضوء التطورات الأخيرة في الحالة في مالي، فإن تنفيذها تنفيذا فعالا يتطلب منا الآن أن ننظر في التعجلى بتحويل بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. تلك حقيقة لا مفر منها. وفي الواقع، تعتقد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن مالي بحاجة ماسة إلى مساعدة متعددة الأبعاد تشمل مجالات الأمن والسلام والمساعدة الإنسانية ودعم حقوق الإنسان، ودعم الحوار السياسي، والعملية الانتخابية، ولا يمكن أن يتسنى كل ذلك إلا لعملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وتعتقد الجماعة أن هذا الخيار هو الصيغة الأكثر ملاءمة لتحقيق استقرار الحالة الأمنية في مالي من أجل تهيئة الظروف المؤاتية للتنفيذ السريع لخارطة الطريق للمرحلة الانتقالية، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

وبنفس الانشغال بتحقيق استقرار الأمن في مالي، تؤكد الجماعة على الحاجة إلى معالجة مسألة مركز الحركة الوطنية لتحرير أزواد معالجة عاجلة. وعلى أي حال، تعتقد الجماعة أنه ينبغي نزع سلاح الحركة، وترى أن اللجنة الوطنية للحوار والمصالحة، التي أنشئت في ٦ آذار/مارس، هي الإطار المثالي لمعالجة المطالب السياسية للحركة. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن سرعة نشر الإدارة المدنية في مالي، بما في ذلك خدمات القضاء والسجون، يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز سيادة القانون، ومكافحة الإفلات من العقاب، ووضع محاورين

القوات الفرنسية التي من المقرر أن تنسحب في المستقبل القريب. وبالتالي، فإن المرحلة الانتقالية الحالية في غاية الأهمية، ولا سيما من منظور تحويل بعثة الدعم الدولية إلى عملية لتحقيق الاستقرار تابعة للأمم المتحدة في إطار الفصل السابع من الميثاق. وفي هذا الصدد، تشير التقديرات إلى أن ثمة حاجة إلى ٢٠٠ ١١ من أفراد القوات العسكرية و ٤٤٠ ١ من ضباط الشرطة. وهناك حاجة ملحة إلى التنفيذ الفوري للتدابير اللازمة لكفالة نشر تلك القوات بفعالية.

بخصوص تشكيل القوات، واستنادا إلى عمل كتيبة مؤلفة من ٨٥٠ عنصرا، التزمت البلدان التالية بتقديم كتائب مشاة: بوركينا فاسو - كتيبة واحدة؛ والنيجر - كتيبة واحدة؛ وتوغو - كتيبة واحدة؛ ونيجيريا - كتيبة واحدة؛ وتشاد - كتيبتان؛ وسيراليون - كتيبة واحدة؛ والسنغال وغينيا معا - كتيبة واحدة؛ وكوت ديفوار - كتيبة واحدة؛ وغامبيا - سرية واحدة لحماية الشرطة المدنية التابعة للقوة. وعلاوة على ذلك، نشير إلى الفقرة ٤٥ من تقرير الأمين العام والتي تفيد بأنه في ٢٢ آذار/مارس تم نشر ٢٨٨ ٦ من الأفراد العسكريين. ومن ثم، يلزم بذل جهود إضافية من أجل تحقيق الانتشار بنسبة ١٠٠ في المائة في أقرب وقت ممكن لكفالة تحويل بعثة الدعم الدولية على نحو فعال إلى عملية لتحقيق الاستقرار تابعة للأمم المتحدة في إطار الفصل السابع من الميثاق.

وكما نعلم جميعا، فإن كل عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تتطلب موافقة مسبقة من الدولة المضيفة وبالتالي، يسرنا أن حكومة مالي طلبت، في رسالة مؤرخة ١٢ شباط/فبراير (S/2008/113، المرفق) موجهة إلى الأمين العام بان كي - مون، نشر عملية تابعة للأمم المتحدة في مالي من أجل استعادة الاستقرار وسلطة وسيادة الدولة المالية في جميع أنحاء أراضيها. وبناء على موافقة حكومة مالي، وجهت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا رسالة مؤرخة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع. رفعت الجلسة الساعة ١٠|٥٥.

حكوميين في شمال مالي مقبولين لدى المجتمع الدولي ولدى بعثة السلام الجديدة التي ستنشأ. وفي الختام، على ضوء ما تقدم، توصي الجماعة بأن يأذن مجلس الأمن، بموجب الفصل السابع من الميثاق، بتحويل بعثة الدعم الدولي في مالي بقيادة أفريقية إلى عملية للأمم المتحدة لتثبيت الاستقرار، تتمتع بولاية قوية وقوة موازية للرد السريع.